

Assessing the application of International Accounting Standards for small and medium-sized Enterprises in Oman

Dr. Ashraf Abdullateef Abdulrahman Mukhtar

College of Economics & Administrative Sciences | Nile Valley University | Sudan

Received:

17/11/2022

Revised:

12/10/2022

Accepted:

03/12/2022

Published:

30/03/2023

* Corresponding author:

ashruff1@gmail.com

Citation: Mukhtar, A.

A. (2023). Assessing the application of International Accounting Standards for small and medium-sized Enterprises in Oman. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(3), 38 – 55.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.E171122>

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: This study aimed to investigate the possibility of applying international accounting standards for small and medium enterprises in Oman, and to survey the problems and difficulties facing the application of these standards. The problem of this study centered around the main question about the suitability of international accounting standards to be applied for small and medium-sized enterprises in Al Dakhiliyah Governorate in Oman?, Several sub-questions emerged from it. To achieve the objectives of this study and to solve its problem, a questionnaire was distributed to a random sample of 100 small and medium enterprises operating in Al Dakhiliyah Governorate in the Oman. The analytical descriptive approach was followed in data collection and analysis, as (SPSS) version 11.5 used to analyze the data. The study reached several results, the most important of which is: There is a good level of familiarity with international accounting standards for small and medium-sized enterprises, but the percentage of their use is very weak. The most important obstacles to the application of international standards are the lack of material aids to apply them, as these standards are not commensurate with the capabilities of the weak small and medium-sized enterprise. The study recommended the necessity of qualifying and training accountants in small and medium-sized enterprises about international standards, and that external auditors and consultants for this type of institute should recommend and encourage permanently adopting international standards and highlighting their advantages in their reports.

Keywords: International Accounting Standards- Small and Medium Enterprises- Dakhiliyah Governorate in Oman.

تَقْيِيمُ تَطْبِيقِ مَعَايِيرِ الْمَحَاسِبَةِ الدَّوْلِيَّةِ عَلَى الْمُنْشآتِ الصَّغِيرَةِ وَالْمُتَوَسِّطَةِ بِمُحَافَظَةِ الدَّاخِلِيَّةِ فِي سَلْطَنَةِ عَمَانَ

الدكتور / أشرف عبد اللطيف عبد الرحمن مختار

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية | جامعة وادي النيل | السودان

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان، وتسليط الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تطبيقها. تمحورت مشكلة هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي عن مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان؟ ومنه تفرعت عدة تساؤلات فرعية. لتحقيق أهداف هذه الدراسة ولحل مشكلتها، وُزِعَ إستبيان على عينة عشوائية مكونة من 100 منشأة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم العاملة بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان، وقد أتبع المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها حيث أُسْتُخْدِمَ (SPSS) الإصدار 11.5 لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنه على الرغم من درجة الإلمام الجيدة بالمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلا أن نسبة استخدامها ضعيفة جداً. أكدت الدراسة أن أهم معوقات تطبيق المعايير الدولية تتمثل في عدم وجود معينات مادية لتطبيقها حيث أن هذه المعايير لا تتناسب مع إمكانيات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الضعيفة، وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المعايير الدولية، وأن على المراجعين الخارجيين والمستشارين لهذه النوعية من المنشآت التوعية والتشجيع الدائمين على تبني المعايير الدولية وإبراز محاسنها في تقاريرهم.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية – المنشآت الصغيرة والمتوسطة – محافظة الداخلية سلطنة عمان.

1. الاطار المنهجي للدراسة:

1.1 المقدمة:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة سواءً كانت متقدمة أو نامية، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار محاسبي خاص للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في يوليو 2009م من خلال معايير المحاسبة الدولية الكاملة الخاصة بالمؤسسات كبيرة الحجم، حيث استُخرج معيار خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتكون من 35 قسم، اتسم هذا المعيار بالسهولة والبساطة والاستقلالية وقلة التكاليف، تم فيه مراعاة الكثير من خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تبيّن معايير محاسبية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يعتبر ذو أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في هذه النوعية من المنشآت بهدف قياس وتوصيل نتائج أنشطتها بشكل سليم للمتعاملين معها، بالإضافة إلى أهمية هذه المعايير في توحيد الممارسة المحاسبية لهذه المنشآت. وإذا كان وجود المعايير المحاسبية له أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها فإن عملية تطبيقها في المقابل تحتل أهمية أكبر خاصة وأن وجود هذه المعايير بدون تطبيق يصبح مجرد قواعد مثالية غير مستفاد منها.

1.2 مشكلة الدراسة:

تمحورت مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي:

ما مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان؟

ومنه تفرعت التساؤلات الفرعية التالية:

- أ- ما نوعية الأنظمة المحاسبية السائدة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟ وما تأثير ذلك على عملية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بهذا النوع من المنشآت؟
- ب- ما درجة إلمام العاملين في وظيفة المحاسب في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالمعايير الدولية؟
- ج- ما نوعية الملكية السائدة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟ وما تأثير ذلك على تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بهذا النوع من المنشآت؟
- د- ما معوقات تطبيق المعايير المحاسبية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المنشآت العمانية؟
- هـ- ما تأثير المراجع الخارجي على عملية تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

1.3 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق المعايير الدولية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان، وتبسيط الضوء على الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق، ومن ثم الوصول إلى توصيات ومقترحات تساعد في تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

1.4 أهمية الدراسة:

- أ- أهمية علمية: من حيث تناولها لمشكلة هامة متمثلة في تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الأمر الذي يؤدي في نهايته إلى تقليل نطاق الاختلافات في التطبيق العملي بين هذه المنشآت مما يحقق الإتساق ويساعد في إجراء المقارنات البيئية بين المنشأة والمنشآت الأخرى أو لنفس المنشأة في فترات مختلفة.

ب- أهمية عملية: من حيث إثراء الساحة العلمية وسد ثغرة علمية في ظل ندرة الدراسات التي تخص هذا الموضوع في البيئة العمانية تكون بمثابة مرجعية لهذا القطاع من المؤسسات والباحثين والمهتمين.

1.5 حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان.
- الحدود المكانية: المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان.
- الحدود الزمانية: 2021م.
- الحدود البشرية: المحاسبين والمراجعين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان.

1.6 مصادر البيانات والمعلومات

- أ- المصادر الأولية: تتمثل في المبحوثين، وقد تم أخذ البيانات عنهم عن طريق أداة الدراسة الإستبانة.
- ب- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب، الدوريات والمجلات، الرسائل العلمية، المواقع الالكترونية، ومصادر ثانوية أخرى: المقالات الصحفية/ المؤتمرات والمنتديات العلمية/ أوراق العمل... الخ.

1.7 منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على واقع تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، بالإضافة إلى تطبيق المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

1.8 عينة ومجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم العاملة بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان، وذلك نسبة للعدد الكبير لهذا النوع من المنشآت بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان. وقد أُخذت عينة عشوائية من 100 منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم.

1.9 مصادر وأساليب جمع البيانات :

- اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين لجمع البيانات :
- أ- مصادر أولية: تتمثل في البيانات التي تم جمعها عن طريق توزيع إستبيان على عينة الدراسة لتوافق هذه الأداة مع نوعية الدراسة.
- ب- مصادر ثانوية: تتمثل في المعلومات التاريخية من المراجع والكتب والدوريات والنشرات والأبحاث ذات الصلة.

2. الدراسات السابقة

2.1 دراسة صدام 2021م⁽¹⁾ (دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد الموازنة العامة والرقابة على الأداء المالي- دراسة ميدانية وزارة المالية العراقية)

(1) صدام حمدان عكض الغريبي، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد الموازنة العامة والرقابة على الأداء المالي (دراسة ميدانية وزارة المالية العراقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2021م.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة متطلبات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية، وكذلك دراسة وتحليل تجارب بعض الدول التي اعتمدت أو التي لا تزال في مرحلة التحول لاعتماد معايير المحاسبة الحكومية الدولية. تمثلت مشكلة الدراسة من خلال عدة تساؤلات أهمها: هل يؤثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية القطاع العام في تحسين أداء النظام المحاسبي والذي ينعكس على إعداد الموازنة العامة في العراق؟. اعتمد البحث كلاً من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، كما تم جمع البيانات بواسطة استمارات إستبانة متضمنة أسئلة عن محاور متغيرات البحث. توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن هناك اختلافاً كبيراً بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي الحكومي المعتمد من الوحدات الحكومية في العراق من حيث أسس الإعراف والقياس والعرض والإفصاح. أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة قيام الجهات المعنية بالعمل على تعديل بعض التشريعات والقوانين المتعلقة بالموازنة العامة ولجميع المراحل لتوفير قاعدة أساسية يتم بموجبها التحول نحو اعتماد أساس الاستحقاق المحاسبي، وكذلك ضرورة تكييف النظام المحاسبي الحكومي العراقي الحالي مع المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وبما ينسجم مع متطلبات البيئة الإقتصادية والسياسية في العراق.

2.2 دراسة رمضان 2018م⁽²⁾ (المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدى تطبيقه

على المنشآت الليبية المماثلة في ظل عدم تطبيق المعايير الليبية الكاملة)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المنشآت الليبية المماثلة، وتم استعراض مشكلة الدراسة من خلال السؤال الآتي: هل يمكن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الليبية دون أن يكون هناك ارتباط يلزم بضرورة تطبيق المعايير الدولية الكاملة أولاً على المنشآت الليبية كبيرة الحجم؟. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع البيانات بواسطة استمارات إستبانة وُزعت على عينة تم اختيارها باستخدام طريقة العينة القصدية من مجتمع الدراسة. تم تحليل البيانات واختبار فرضية البحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي stata. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه يوجد تباين واتفاق بين المعايير الدولية الكاملة والمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما تم استبعاد بعض المعايير المحاسبية من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لا تتلاءم مع البيئة الليبية تمثلت في حصة السهم من الأرباح والأصول المحتفظ بها لغرض البيع. أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها إصدار نظم وقوانين تساعد على توحيد الممارسات المحاسبية للمنشآت الليبية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

2.3 دراسة (السادات ومحمد عوض الكريم 2016م)⁽³⁾ (مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت

الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق في السودان "دراسة حالة ولاية الجزيرة)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في السودان. تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن إجابة للتساؤل الرئيسي: إلى أي مدى يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم السودانية؟. تم توزيع استبيان على عينة عشوائية مكونة من 100 منشأة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمتناهية الصغر العاملة في ولاية الجزيرة - السودان، وتم

(2) د/ رمضان مسعود عبدالله خليفة، المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدى تطبيقه على المنشآت الليبية المماثلة في ظل عدم تطبيق المعايير الليبية الكاملة، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد 18، الجزء الأول 205 نوفمبر، العدد 205، نوفمبر 2018، الصفحة 331-352.

(3) د. السادات عبد الفراج رفاي & د. محمد عوض الكريم الحسين، مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق في السودان "دراسة حالة ولاية الجزيرة"، مجلة الجزيرة للعلوم الإقتصادية والإجتماعية مجلد 7، العدد الأول، 2016م.

اتباع المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة تعمل في مجالات تجارية مما يصعب عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيها. أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم السودانية على المعايير الدولية.

2.4 تقييم الدراسات السابقة، وبيان ما يميز هذه الدراسة عنها، وبيان أوجه الإلتفاق والإختلاف:

اتفقت الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي الذي يربط بين معايير المحاسبة الدولية والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ما عدا دراسة صدام التي تناولت معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، واتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء دراسة صدام التي هدفت إلى تحليل ومناقشة متطلبات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية. كذلك اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء دراسة صدام حيث تم تطبيق الدراسة على وزارة المالية العراقية. اتفقت الدراسات السابقة من حيث استخدام أداة الاستبانة التي تضمنت أسئلة عن محاور متغيرات الدراسة لجمع البيانات، واتفقت من حيث توظيف المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة صدام التي استخدمت كلاً من المنهجين الاستقرائي والإستنباطي.

من خلال استعراض أوجه الإلتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة اتفقت مع دراسة د. السادات و د. محمد عوض الكريم ودراسة رمضان في موضوعها الرئيسي، ولكنها اختلفت عنها من حيث الهدف العام حيث هدفت دراسة د. السادات و د. محمد عوض الكريم ودراسة رمضان إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مما يعني أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في السودان وليبيا لا تقوم بتطبيق هذه المعايير، بينما هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تطبيق معايير المحاسبة الدولية مما يعني أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في سلطنة عمان تقوم بتطبيق المعايير ولكن بنسب متفاوتة لأسباب مختلفة تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة. ما يميز هذه الدراسة ودراسة صدام عن الدراسات السابقة أنها من الدراسات القليلة التي اهتمت بتقييم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث أن عملية تطبيق المعايير الدولية لا يمكن الحكم عليها بمجرد وجود المعايير فقط، بل لابد من إجراء الدراسات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تطبيق المنشآت لهذه المعايير والصعوبات التي تعترض عملية التطبيق والعمل على تذليل هذه الصعاب.

3- الاطار النظري للدراسة:

3.1 تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

لا يوجد تعريف واضح لمفهوم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، فهو مفهوم نسبي يختلف بإختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المنشآت، وتختلف معايير تصنيف حجم المنشأة من دولة لأخرى مثل رأس المال، وعدد العمال، وقيمة الأصول، وحجم المبيعات، وإن كان عدد العمال أكثرها استخداماً، وقد إعتمدت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي معيار (عدد العمال) أساساً لتصنيف المنشآت، بينما عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية [International Accounting Standard Board (IASB)] المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأنها تلك المنشآت التي لا

تخضع للمحاسبة العامة، وتعد بياناتها المالية لاستعمال أصحاب المنشأة فقط وليس للمستخدمين الخارجيين، وتتصف هذه المنشآت بأنه لا يتم التعامل في حقوق ملكيتها أو في ديونها في السوق المالي⁽⁴⁾.

3.1.1 تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في سلطنة عمان

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستمد من تعريف وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان وفقاً لبعض المعايير الخاصة بعدد العمال والمبيعات السنوية للمؤسسة على النحو التالي:
تُصنّف المنشآت في سلطنة عمان تبعاً لمعايير الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أصناف: مشاريع صُغرى، صغيرة ومتوسطة⁽⁵⁾، ويُظهِر الجدول رقم (3.1.1) معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان:

جدول رقم (3.1.1): معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

المعايير المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي
المؤسسة الصغرى	من 1 - 5 أشخاص	أقل من 100,000 ريال عماني
المؤسسة الصغيرة	من 6 - 25 شخصاً	بين 100,000 و 500,000 ريال عماني
المؤسسة المتوسطة	من 26 - 99 شخصاً	بين 500,000 و 3,000,000 ريال عماني

المصدر: هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- سلطنة عمان

3.1.2 أهمية المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في سلطنة عمان

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية لكونها الأساس لنهضة الدول المتقدمة حالياً وهذا اعتباراً لمزاياها المتعددة من قلة حاجتها لرؤوس الأموال الضخمة، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ومساهمتها في زيادة الصادرات، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية، والقدرة على الإبداع، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، والتعرف على السوق، وقربها من المتعاملين فيه، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتعتبر مخرجاتها بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وهو الدور المتميز في إمداد المؤسسات الكبرى⁽⁶⁾.

ويمكن توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان بالشكل رقم (3.1.1) أدناه⁽⁷⁾:

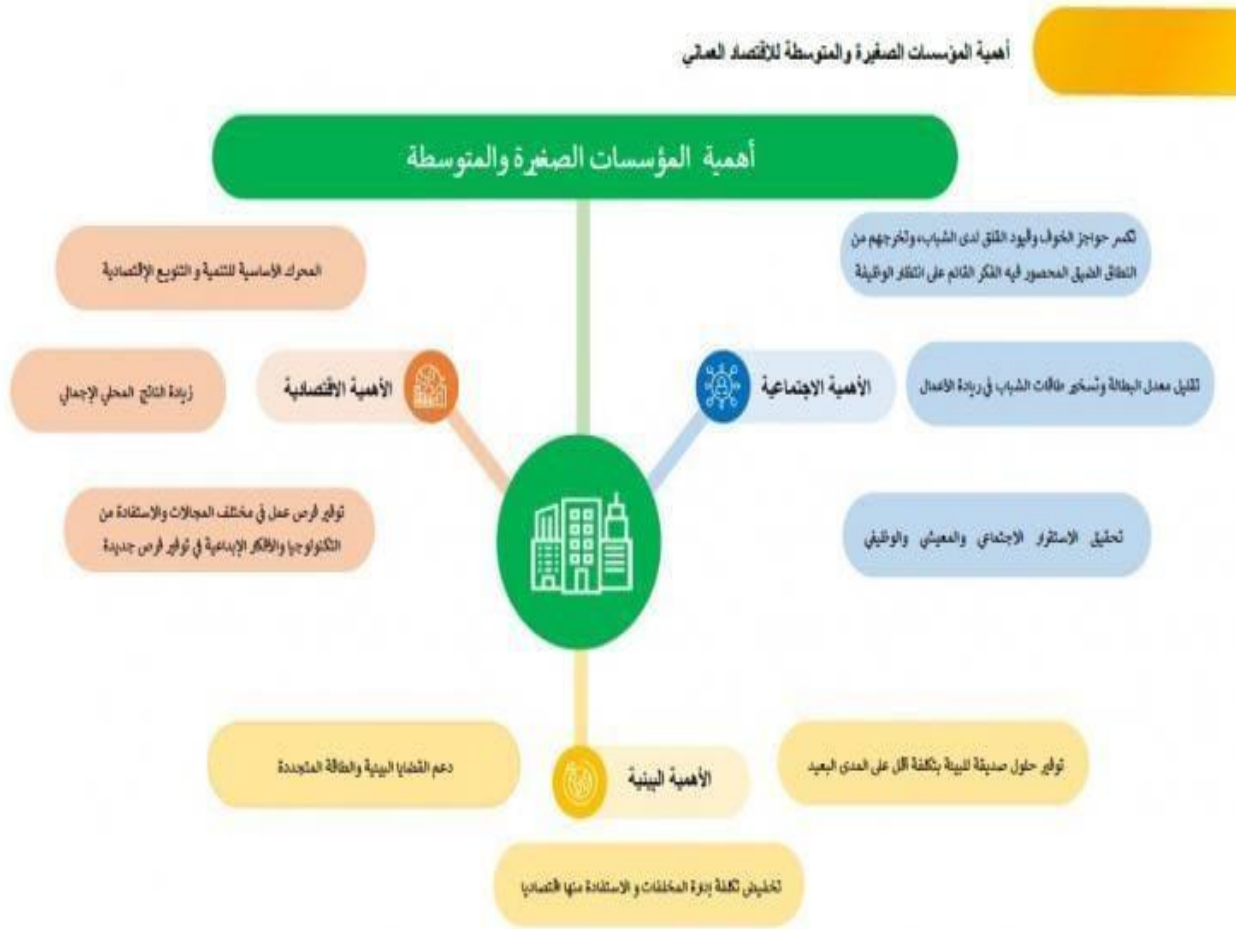
(4) ميشيل سعيد سويدان وآخرون، مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدقي الحسابات الأردنيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 3، 2018م، ص 241-242.

(5) هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- سلطنة عمان [/https://www.sme.gov.om](https://www.sme.gov.om)

(6) بن نذير نصرالدين، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإبداع، المجلد 1، العدد الأول، ص 18، 2011م.

(7) جريدة الرؤية العمانية <https://alroya.om/p/284053>

الشكل رقم (3.1.1): أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإقتصاد العماني



المصدر: جريدة الرؤية العمانية 284053 <https://alroya.om/p/284053>

3.2 دور المحاسبة في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

للمحاسبة دور أساسي تؤديه في أي عمل تجاري. والمحاسبة بأبسط أشكالها ضرورية "لمتابعة الموقف" لكي يكون صاحب المنشأة على علم بما يحدث في منشئته، وما الكمية المباعة، وما التكاليف المُتكبَّدة، وما الأنشطة التي تحقق الربح، وما إذا كانت أسعار البيع تترك هامشاً مناسباً مقابل التكاليف... إلخ. والمحاسبة بالغة الأهمية أيضاً في إدارة العلاقات مع العالم الخارجي، فهي تسجل الأموال مستحقة الدفع للموردين والأموال مستحقة التحصيل من العملاء (في حالة الائتمان)، وهي تتيح أيضاً لصاحب المنشأة أن يعرض عمله على المصالح الخارجية، لا سيما المقرضين المحتملين والسلطات الضريبية أيضاً.

ومع نمو العمل التجاري يلزم البحث عن المزيد من التمويل والمستثمرين والشركاء، كما يلزم بصفة خاصة في الحالات التي قد تجري فيها العمليات في أرجاء مختلفة من العالم عن طريق التجارة الإلكترونية والربط الشبكي مع منشآت أخرى صغيرة ومتوسطة الحجم أن يكون هناك "جواز سفر محاسبي" أي بيانات مالية واضحة تُعد على أسس تكون مفهومة في جميع أرجاء العالم. ولذلك فإن الحاجة إلى تعزيز الشفافية والكشف عن البيانات المالية المناسبة في مرحلة مبكرة من مراحل تطوير المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تصبح بالغة الأهمية⁽⁸⁾.

(8) مصطفى حميدان حسن، "مدى إلتزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2010م.

وتمثل المحاسبة أداة أساسية لإدارة وتطوير العمل، ولكنها تشكل أيضاً عقبة هائلة وذلك لأسباب كثيرة؛ فبينما تكمن فائدتها في أنها "تبرز" طبيعة ونطاق العمل، قد يشعر صاحب المنشأة أن الدولة قد تستغل ذلك لفرض ضريبة على المنشأة أو فرض تراخيص أو ضوابط أخرى، وكثيراً ما يمتنع أصحاب المشاريع عن الاحتفاظ بحسابات مناسبة لخشيتهم من العواقب الضريبية، في حين أنه لا تكون لديهم بدون اتخاذ هذه الخطوة معلومات لإدارة الشركة أو لتمكين المقرضين من تقييم مدى قابلية المشروع للاستمرار من أجل التمويل اللازم لتوسيعه.

وينظر الكثير من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة -أن لم يكن جميعهم- إلى المحاسبة باعتبارها تمثل في المقام الأول أداة لتحصيل الضرائب، أما استخداماتها الإيجابية المتمثلة في توفير نموذج للشركة لتمكينها من تحقيق المزيد من الربح وتيسير إدارتها فتكون غير مفهومة عموماً.

وثمة عقبة شائعة أخرى من هذا النوع هي عدم الفصل بين العمل وصاحب العمل؛ ففي بعض الثقافات يكون مفهوم الملكية غير واضح إلى حد ما، ولا توجد بالضرورة حدود صارمة بين ما هو مملوك للشخص وما هو مملوك للأسرة أو لجماعة أخرى، وعلاوة على ذلك وحتى في الثقافات التي تكون فيها مفاهيم الملكية الفردية مستقرة تماماً، كثيراً ما يجد أصحاب المشاريع صعوبة في الفصل بين نفقات عملهم ونفقاتهم الشخصية، في حين أن هذا الفصل يعتبر أساساً لتقييم العمل.

إلى جانب هذه العقبات الكبيرة إلى حد ما، هناك مشكلة كيفية تأمين أعمال المحاسبة الخاصة بالعمل، فإذا كان منظمو المشروع هم الذين سيتولون إجراء حساباتهم، فإن هذا يفترض أن يكونوا متعلمين أصلاً، بل ولربما مُلمِّين بالعمليات الحسابية أيضاً، وهذا لا ينطبق على عدد كبير منهم. ويفترض تدريب منظمي المشاريع على المحاسبة بأن تكون هناك دورات تدريبية متاحة لذلك وأن يكون لديهم الوقت الكافي لترك عملهم من أجل اكتساب هذه المعرفة، والبديل هو الحصول على خدمات المحاسبة من متخصص وهو الحل الذي تأخذ به الكثير من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة ولكنه نادراً في البلدان النامية.

مما سبق يتضح أن البيانات المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لأي منشأة، وهي بذلك تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين في إتخاذ القرارات الإقتصادية. وتشمل المجموعة الرئيسية للمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ما يلي:

- البنوك التي تقدم قروضاً للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- البائعون الذين يبيعون للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويستخدمون بياناتها لإتخاذ قرارات الدين والتسعير وغيرها.
- وكالات التصنيف الائتماني وغيرها ممن يستخدمون البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- عملاء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الذين يستخدمون بياناتها لتقرير إمكانية إجراء الأعمال.
- المساهمون في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الذين ليسوا بمدراء.

3.3 مفهوم معايير المحاسبية الدولية

هناك عدة تعريفات للمعايير منها:

- "أدوات قياس علمية تعبر عن التصرفات المرتبطة بنشاط معين، والتي تمثل أفضل مستوى للأداء في ظل الظروف الاعتيادية، وتمثل أيضاً مستويات الأداء طبقاً للأهداف، وهي تختلف بحسب طبيعتها أو نوعيتها أو فترة تنفيذها"⁽⁹⁾.

(9) نصيف جاسم محمد على الجبوري، "تكاليف المتقدمة"، الطبعة الأولى، بغداد، 2008م، ص 100.

- "وثيقة تم أعدادها بالإجماع، ومصدّقة، والتي تحدد القواعد أو الخطوط العريضة للاستعمالات المشتركة و المتكررة، لضمان المستوى الأمثل للتنظيم المحاسبي وفق سياق معين"⁽¹⁰⁾.

وفي مجال المحاسبة فقد وضعت تعاريف عدة للمعايير المحاسبية منها:

- "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى التوجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو الحسابات"⁽¹¹⁾.
- "بيان مكتوب يتم أعداده وإصداره من هيئته محاسبية تنظيمية سواء أكانت رسمية أم مهنية، والذي يتعلق بعناصر القوائم والعمليات والأحداث المتعلقة بالمركز المالي ونتيجة الأعمال ويحدد العرض والتوصيل المناسب"⁽¹²⁾.

3.4 معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

كثيراً ما تكون القواعد الوحيدة التي تشكل المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية هي القواعد المتعلقة بالضرائب، ويهتم عدد من البلدان النامية اهتماماً شديداً بإقامة البورصات، وكثيراً ما يكون النشاط التنظيمي الأحدث موجهاً نحو هذه الغاية وليس إلى تلبية احتياجات قطاع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، غير أن مشكلة المحاسبة في البلدان المتقدمة لا تكمن في جعل الشركات تحتفظ بحسابات (حيث أن المستوى العام للتعليم أعلى والحصول على الخدمات المحاسبية أيسر) بقدر ما تكمن في كيفية تخفيض العبء الإداري عن كاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة لكي لا تكون متطلبات الإفصاح المالي (المقررة للشركات الكبيرة) مرهقة أكثر من اللازم. وقد يكون توفير مراجعي حسابات مؤهلين تأهيلاً عالياً أمراً مفيداً للمنشآت الكبيرة وغيرها من الكيانات الهامة اقتصادياً، لكن الفائدة من ذلك تكون أقل وضوحاً بالنسبة لقطاع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. فهذه المؤسسات لا تحتاج إلى مشورة متطورة في مجالات المحاسبة والضرائب ومراجعة الحسابات ولكنها تتطلب محاسبة فعالة منخفضة التكاليف. وشركات المحاسبة الكبيرة قادرة بلا شك على توفير هذه الخدمات ولكنها مدربة على مستوى أعلى وتتقاضى أتعاباً تتناسب مع ذلك، وبالتالي فهي تقدم خدمات أكثر تطوراً (ومن ثم أكثر تكلفة) مما تتطلبه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم⁽¹³⁾.

3.5 المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية

إن استخدام المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية التي تُطبّق بشكل متناسق يمكّن من⁽¹⁴⁾:

- أ- مقارنة المعلومات المالية الأمر الذي يفتقده المستثمرون والمقرضون وغيرهم.
- ب- تعزيز من كفاءة تخصيص وتسعير رأس المال، ولا يفيد هذا الأمر الجهات التي تقدم الديون أو رأس المال المساهم وحسب، بل يفيد أيضاً المنشآت الساعية وراء رأس المال لأنه يقلل من تكاليف إلزامها ويلغي الشكوك التي تؤثر على تكلفة رأس المال.

(10) حسين هادي عنيزة & احمد ماهر محمد علي، "دور المعايير المحاسبية الحكومية الدولية في الحد من الفساد الإداري والمالي"، مجلة الكوفة، المجلد 9، العدد 32، 2014م، ص 142.

(11) آلاء مصطفى الأسعد، "المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة"، مجلة كلية الجامعة للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2010م، ص 218.

(12) تيقاوي العربي، "النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوفيق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية"، جامعة العقيد احمد دراية بأدار، الجزائر، 2011م، ص 3.

(13) فاطمة علي مصباح المجري، " قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2012م.

(14) المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) www.ascasociety.org

- ج- تُحسِّن المعايير الموحدة من التناسق في جودة التدقيق وتسهل التدريب والتعليم.
- لا تقتصر فوائد المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية فقط على المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق رأس المال العامة، ففي تقدير مجلس معايير المحاسبة المالية يمكن أن تستفيد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والجهات التي تستخدم بياناتها المالية من المجموعة الموحدة من المعايير. وتعتبر البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم القابلة للمقارنة من دولة إلى أخرى مطلوبة للأسباب التالية⁽¹⁵⁾:
- تقدم المؤسسات المالية قروضاً في عدة دول وتعمل على مستوى دولي، وهي في ذلك تعتمد على البيانات المالية في إتخاذ قرارات الإقراض وفي وضع شروطه.
 - يرغب البائعون بتقييم القدرة المالية للمشتريين في الدول الأخرى قبل بيعهم للسلع أو الخدمات بالدين.
 - تستخدم بيانات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المالية في التصنيف الائتماني على مستوى الدول.
 - لدى العديد من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم موردين في الخارج وتستخدم البيانات المالية من قبل المورد لتقييم العلاقات التجارية الحيوية طويلة الأمد.
 - تقدم شركات رأس المال التمويل للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في عدة دول.
 - لدى العديد من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مستثمرون خارجيون غير مشاركين في الإدارة اليومية للمنشأة.
- لهذه الأسباب أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية سلسلة من المعايير المخصصة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتتسم هذه النسخة المصغرة من المعايير بالبساطة والاستقلالية ومراعاتها كثيراً من خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (تقع في 230 صفحة فقط بينما تقع مجموعة معايير المحاسبة الدولية فيما يزيد عن ثلاثة آلاف صفحة).
- كمقارنة لهذه المعايير مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة نجد أن تصميم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة تطبق على البيانات المالية المُعدَّة للأغراض العامة وإعداد التقارير المالية الأخرى لكافة المنشآت الربحية، بينما تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة فقط للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة⁽¹⁶⁾.
- وتشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبات إلزامية ومواد أخرى غير إلزامية تم نشرها معها. تشمل المواد غير الإلزامية ما يلي⁽¹⁷⁾:
- تمهيداً يوفر مقدمة عامة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ويوضح غايتها وتنظيمها وصلاحياتها.
 - إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق الإفصاح.
 - أساس الاستنتاجات الذي يلخص الإعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 - توجد ملحقات في القسم 21 "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم 22 "الإلتزامات وحقوق الملكية" والقسم 23 "الإيراد" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية.

(15) المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المرجع السابق نفسه.

(16) شناي عبد الكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، قسم العلوم التجارية، 2002م

(17) المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق.

4. تحليل البيانات :

تم توزيع عدد 100 إستبانة على القائمين بوظيفة المحاسبة في منشآت صغيرة ومتوسطة بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان، وقد تمت تعبئتها بالكامل إلا أن هنالك عدد 25 منشأة لا تملك أي شكل من أشكال الدفاتر المحاسبية بل أنها لاتمارس محاسبة أصلاً، وقد تم استبعادها من التحليل حيث بلغ معدل الاستجابة 75%. الجداول التالية توضح تحليل البيانات التي تم الحصول عليها:

استُخدمت الأساليب الاحصائية في تحليل البيانات، حيث تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 11.5 وذلك باعتماد مستوى الدلالة 5% الذي يقابله مستوى الثقة 25% لتفسير نتائج الاختبارات المستخدمة .

وتمثلت الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات في الآتي:

- أ- أسلوب الاحصاء الوصفي لوصف بيانات عينة الدراسة.
- ب- اختبار مربع كاي والجداول المتداخلة (Cross Tabulation) لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

جدول رقم (4.1) طبيعة نشاط المنشآت عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	البيان
92	69	تجاري
8	6	آخر
100,0	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

الجدول رقم (4.1) أعلاه يشير إلى أن غالبية المنشآت التي شملتها عينة الدراسة هي منشآت تعمل في أنشطة تجارية (92%)، ونسبة قليلة من هذه المنشآت هي منشآت تعمل في القطاع الخدمي (8%)، هذا يعني أن المنشآت المعنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية هي منشآت في الغالب تجارية تهدف إلى تحقيق الأرباح مما يعني تجنب هذه المنشآت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب نفقات إضافية.

جدول رقم (4.2) ملكية المنشآت عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	البيان
60	45	ملكية فردية
12	9	ملكية أسرية
21.3	16	ملكية شراكة
6.7	5	نوع آخر من الملكية
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

يظهر الجدول رقم (4.2) أن معظم المنشآت التي شملتها عينة الدراسة هي منشآت ملكية فردية (45%). هذه النوعية من المنشآت في معظمها يديرها ملاكها مما يحتم تدخلهم كثيراً في الجوانب الادارية والمحاسبية من حيث تحديد نوعية النظام المحاسبي الذي يجب أن يُتبَّع والمعايير المحاسبية التي يجب أن تُستَخدم في المقابل. النوع الآخر من أشكال الملكية في عينة الدراسة هي الملكية المشتركة بين العديد من الملاك.

جدول رقم (4.3) نوع النظام المحاسبي المستخدم في المنشأة

النسبة %	التكرار	البيان
24	18	نظام مصمم خصيصاً للشركة

النسبة %	التكرار	البيان
1.3	1	نظام مستجلب من شركة أخرى
18.7	14	نظام موضوع بواسطة المحاسب
56	42	نظام محاسبي بدائي
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

الجدول رقم (4.3) أعلاه يعكس أن السمة الغالبة على المنشآت عينة الدراسة أنها لا يوجد بها نظام محاسبي بالصورة المعروفة (56%)، هذا بخلاف أن هنالك نحو 25 منشأة صغيرة تم استبعادها من التحليل لأنها لا يوجد بها نظام محاسبي أساساً مما يمثل عائقاً على استخدام معايير محاسبية محلية دعك من المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

جدول رقم (4.4) من يقوم بوظيفة المحاسب

النسبة %	التكرار	البيان
29.3	22	محاسب متفرغ
12	9	محاسب متعاون
4	3	المراجع الخارجي
54.7	41	شخص آخر
100,0	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

الذي يقوم بوظيفة المحاسب في المنشآت عينة الدراسة هو في الغالب مالك المنشأة، كما يظهر ذلك في الجدول رقم (4.4) أعلاه. حيث يلاحظ أن 54.7% من هذه المنشآت تستخدم شخص آخر ليس هو بمحاسب متفرغ ولا حتى متعاون ولا مراجع خارجي ليقوم بوظيفة المحاسبة. هذا ينعكس سلباً على إمكانية تطبيق معايير محاسبية محلية كانت أم دولية. الأمر الحسن في هذه المنشآت أن نسبة ليست بالقليلة منها تستخدم محاسب متفرغ للقيام بمهام المحاسب (29.3%).

جدول رقم (4.5) المؤهل العلمي لمن يقوم بوظيفة المحاسب

النسبة %	التكرار	البيان
12	9	ثانوي
25.3	19	دبلوم
57.3	43	بكالوريوس
45.	4	مؤهل آخر
100,0	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

الجدول رقم (4.5) يعكس أن معظم الذين يقومون بوظيفة المحاسبة في المنشآت عينة الدراسة (57.3%) من حملة البكالوريوس، و (25.3%) منهم من حملة الدبلومات الفنية المتخصصة في مجالات عملهم.

جدول رقم (4.6) تخصص من يقوم بوظيفة المحاسب

النسبة %	التكرار	البيان
30.7	23	تخصص محاسبة
2.7	2	تخصص تكاليف
4	3	تخصص علوم مالية ومصرفية
16	12	تخصص إدارة أعمال
46.6	35	تخصص آخر
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

الجدول رقم (4.6) يوضح أن نسبة عالية (46.6%) من الذين يقومون بوظيفة المحاسب للمنشآت عينة الدراسة هم غير متخصصين في مجالات المحاسبة أو إدارة الأعمال أو حتى الاقتصاد بصورة عامة، وأما هم في الغالب مختصون في مجالات عملهم المختلفة وذلك يعود إلى أن ملاك هذه المنشآت هم الذين يقومون بالوظيفة المحاسبية.

جدول رقم (4.7) سنوات الخبرة لمن يقوم بوظيفة المحاسب

النسبة %	التكرار	البيان
32	24	أقل من 5 سنوات
42.7	32	من 5-10 سنوات
25.3	19	أكثر من 10 سنوات
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

من الجدول رقم (4.7) أعلاه يلاحظ أن الذين يقومون بوظيفة المحاسب في المنشآت عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة تتراوح ما بين خمس إلى عشرة سنوات (42.7%)، لكن هذه الخبرة في مجالات عملهم أكثر منها في مجالات المحاسبة.

جدول رقم (4.8) المؤهل المهني لمن يقوم بوظيفة المحاسب

النسبة %	التكرار	البيان
84	63	لا يحمل مؤهل
16	12	يحمل مؤهل
100,0	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

الجدول رقم (4.8) أعلاه يوضح أن (84%) من الذين يقومون بوظيفة المحاسب لا يحملون مؤهل مهني في مجال المحاسبة، وأن عدد قليل منهم يحملون مؤهلات مهنية (16%) هم في الواقع محاسبون متعاونون ومراجعون خارجيون.

جدول رقم (4.9) الدفاتر المحاسبية المستخدمة في المنشأة

النسبة %	التكرار	البيان
28	21	كل الدفاتر المحاسبية
21.3	16	دفاتر محاسبية مختارة

النسبة %	التكرار	البيان
42.7	32	دفتر الفواتير فقط
8	6	دفاتر احصائية أخرى
100,0	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

يتضح من الجدول رقم (4.9) أن معظم المنشآت قيد الدراسة لا تمسك دفاتر محاسبية متكاملة (50.7%) بل تمسك دفتر فواتير يستعمل لأغراض المحاسبة لملاك هذه المنشآت ولأغراض الضرائب وبعض منها تمسك دفاتر احصائية أخرى لحصر الأصناف المتوفرة أو الداخلة أو الخارجة أو لحصر المديونية. لكن من الجيد أن (28%) من هذه المنشآت تستخدم الدفاتر المحاسبية جميعها في المحاسبة عن عملياتها.

جدول رقم (4.10) إعداد التقارير المالية

النسبة %	التكرار	البيان
68	51	يتم إعداد التقارير المالية
32	24	لا يتم إعداد التقارير المالية
100,0	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

يتضح من الجدول رقم (4.10) نسبة عالية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة تعد تقاريرها المالية السنوية (68%)، وعند مقارنة هذه النتيجة مع ما أظهره الجدول رقم (3.9) السابق، يتضح أن هذه المنشآت ملزمة بإعداد هذه التقارير لجهات رسمية هي في الغالب ديوان الضرائب.

جدول رقم (4.11) إعداد التقارير المالية لمستخدم معين

النسبة %	التكرار	البيان
58.7	44	لا
41.3	31	نعم
100,0	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

وفي معرض السؤال عن ما إذا كانت التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة تُعد لمستخدم بعينه كانت الاجابات تشير إلى (58.8%) من العينة لا يعدون تقاريرهم المالية لمستخدم معين كما يوضح الجدول رقم (4.11)، أما (41.3%) من العينة فقد ذكرت أنها تعد تقاريرها المالية لمستخدم معين هو في الغالب ديوان الضرائب ومالك المنشأة.

جدول رقم (4.12) نوع المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية

النسبة %	التكرار	البيان
5.3	4	معايير دولية متعارف عليها
50.7	38	معايير محلية متعارف عليها
20	15	معايير خاصة بالشركة
16	12	معايير يوصي بها ديوان الضرائب
8	6	معايير أخرى
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

الجدول رقم (4.12) أعلاه يشير إلى أن (50.7%) من عينة الدراسة تستخدم معايير محلية في إعدادها للتقارير المالية، بينما (20%) من عينة الدراسة تستخدم معايير خاصة بها، وبعض هذه المنشآت تستخدم معايير حسب ما يطلبه ديوان الضرائب (16%)، أما استخدام المعايير الدولية فكان ضعيفاً جداً (5.3%).
جدول رقم (4.13) درجة الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

النسبة	التكرار	البيان
5.3	4	ممتازة
2.7	2	جيدة جداً
41.3	31	جيدة
26.7	20	مقبولة
24	18	لا أدرى
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

فيما يتعلق بالإلمام المحاسبين في هذه المنشآت بالمعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، نجد درجة الماهم جيدة، حيث يظهر الجدول رقم (4.13) أعلاه أن نسبة (41.3%) ممن شملتهم الدراسة كانت معرفتهم بالمعايير الدولية جيدة.

جدول رقم (4.14) مدى استخدام المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

النسبة	التكرار	البيان
16	12	نعم
84	63	لا
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

يشير الجدول رقم (4.14) أعلاه، إلى أن نسبة عالية جداً من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قيد الدراسة لا تستخدم المعايير الدولية (86%)، وهذا يوضح أن نسبة استخدام هذه النوعية من المنشآت للمعايير الدولية ضعيفة جداً.

بما أن نسبة كبيرة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم عينة الدراسة لا تستخدم المعايير الدولية، كان لا بد من معرفة أسباب عدم استخدامها لهذه المعايير. ومن خلال الاستقصاء الميداني تبين أن عدم استخدام هذه المنشآت للمعايير الدولية يعود للأسباب الآتية (مرتبة تنازلياً حسب موافقة عينة الدراسة عليها):

- 1- أنها لا تتناسب مع إمكانات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم الضعيفة
- 2- عدم توفر هذه المعايير
- 3- تعقيد هذه المعايير
- 4- تكلفة تطبيقها عالية
- 5- عدم وجود معينات مادية لتطبيقها
- 6- قلة خبرة المحاسب بهذه المعايير
- 7- عدم تدريب المحاسب على هذه المعايير
- 8- عدم وجود إلزام بتطبيقها
- 9- قلة عدد المحاسبين بالمنشأة
- 10- عدم اقتناع الإدارة أو المالك بجدوى تطبيقها
- 11- تدخل المالك في إدارة المنشأة

- 12- خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية معلوماتها
 13- عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية
 14- لا توجد تفسيرات لهذه المعايير
 15- عدم وضوح المصطلحات المستخدمة
 16- ضعف نظم الرقابة الداخلية

جدول رقم (4.15) دور المراجع الخارجي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

النسبة	التكرار	البيان
5.3	4	يوصي بإلحاح بضرورة تطبيقها
12	9	يشجع المنشأة على تطبيقها
9.3	7	غير متحمس لتطبيقها
32	24	يتجاهل تطبيقها
41.4	31	لا تتم مراجعة حسابات المنشأة أصلاً
100	75	الجملة

إعداد الباحث من واقع البيانات الميدانية 2021م.

يشير الجدول رقم (4.15) إلى الدور الضعيف الذي يقوم به المراجع الخارجي في التشجيع والتوصية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وذلك قد يعود إلى النسبة الكبيرة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لا تتم مراجعة حساباتها أصلاً (41.4%)، وحتى تلك التي تُراجَع حساباتها بواسطة مراجع خارجي فإنه يتجاهل تطبيقها للمعايير الدولية من عدمه (32%).

5- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- على الرغم من درجة الإلمام الجيدة بالمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلا أن نسبة استخدامها ضعيفة جداً، الأمر الذي يستوجب معرفة الأسباب لذلك. وقد أكدت هذه الدراسة أن المعوقات التالية تعتبر الأكثر شيوعاً في بيئة الأعمال العمانية:
 - أنها لا تتناسب مع إمكانيات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم الضعيفة.
 - عدم توفر هذه المعايير.
 - تعقيد هذه المعايير.
 - تكلفة تطبيقها عالية.
 - عدم وجود معينات مادية لتطبيقها.
 - قلة خبرة المحاسب بهذه المعايير.
 - عدم تدريب المحاسب على هذه المعايير.
 - عدم وجود إلزام بتطبيقها.
 - قلة عدد المحاسبين بالمنشأة.
 - عدم اقتناع الإدارة أو المالك بجدوى تطبيقها.
 - تدخل المالك في إدارة المنشأة.
 - خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية معلوماتها.

- عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية.
 - لا توجد تفسيرات لهذه المعايير.
 - عدم وضوح المصطلحات المستخدمة.
 - ضعف نظم الرقابة الداخلية.
- 2- معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان تعمل في مجالات تجارية، مما يصعب عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيها خاصة اذا كان هذا التطبيق اختيارياً، حيث يتطلب تطبيقها تحمّل هذه المنشآت تكاليف إدارية إضافية.
- 3- أغلب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان ذات ملكية فردية مما يعني ضمناً عدم فصل الملكية عن الإدارة، وهذا الوضع يجعل من عملية تطبيق المعايير الدولية لها تحدي خاص بهؤلاء الملاك.
- 4- معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان تستخدم أنظمة محاسبية خاصة بها، مما يتعين الاعتراف بأن احتياجات العمل التجاري البسيط في مجال المحاسبة هي احتياجات بسيطة. ولكن مع نمو العمل التجاري قد يحتاج النظام المحاسبي إلى التطور من استخدام السجلات البسيطة جداً إلى العمل بنظم أكثر تعقيداً.
- 5- في معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان نجد أن من يقوم بوظيفة المحاسب شخص آخر ليس له علاقة بالمحاسبة وهو في الغالب مالك المنشأة، الأمر الذي يتطلب بذل مجهوداً كبيراً لتعريف هؤلاء بأهمية المحاسبة وأهمية استخدام المعايير المحاسبية.
- 6- من نتائج الدراسة الإيجابية أن معظم الذي يقومون بوظيفة المحاسبة في هذه الشركات يتمتعون بمستوى تعليمي رفيع في متوسطه تعليمياً جامعياً (بكالوريوس)، الأمر الذي يسهل عملية التدريب والتثقيف بأدوار وبأهمية المحاسبة.
- 7- نسبة عالية من الذين يقومون بوظيفة المحاسب في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان هم ليسوا من حملة المؤهلات الأكاديمية أو المهنية في مجالات المحاسبة، بل في الغالب هم متخصصون في مجالات عملهم الفنية.
- 8- توصلت الدراسة إلى أن معظم هذه المنشآت لا تحتفظ بسجلات ودفاتر محاسبية متكاملة بل تملك دفاتر فواتير ودفاتر احصائية أخرى تستخدم للأغراض الضريبية والمصرفية وللإدارة. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المنشآت تعد تقاريرها المالية السنوية بصورة منتظمة.
- 9- استنتجت الدراسة أن معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة الداخلية في سلطنة عمان تستخدم معايير محلية في إعدادها للتقارير المالية السنوية، وبعضها تستخدم معايير حسب ما يطلبه ديوان الضرائب، أما المعايير الدولية فإن استخدامها يكاد يكون معدوم.

6- توصيات الدراسة:

- أخذين في الاعتبار ما خلصت إليه هذه الدراسة، نوصي بالآتي:
- 1- ضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم العمانية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 - 2- ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات والورش بهدف التثقيف والتوعية بالمعايير الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومزايا تطبيقها في بيئة الأعمال العمانية.

- 3- على المراجعين الخارجيين والمستشارين لهذه النوعية من المنشآت التوصية والتشجيع الدائمين على تبني المعايير الدولية وإبراز محاسنها في تقاريرهم.
- 4- القيام بدراسة مستقبلية لقياس كفاية المعلومات التي تقدمها التقارير التقليدية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للملاك والدائنين والضرائب.
- 5- إجراء دراسات مماثلة في محافظات سلطنة عمان المختلفة للإضافة أو الحذف أو التأكيد على معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي توصلت لها هذه الدراسة.

المراجع والمصادر

- د. السادات عبد الفراج رفاي & د. محمد عوض الكريم الحسين، مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في السودان "دراسة حالة ولاية الجزيرة"، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية مجلد 7، العدد الأول، 2016م.
- آلاء مصطفى الأسعد، "المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة"، مجلة كلية الجامعة للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2010م.
- بن نذير نصرالدين، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإبداع، المجلد 1، العدد الأول، 2011م.
- تيقاوي العربي، "النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوفيق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية"، جامعة العقيد احمد دراية بأدار، الجزائر، 2011م.
- مصطفى حميدان حسن حميدان، "مدى إلتزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2010م.
- حسين هادي عنيزة & احمد ماهر محمد علي، "دور المعايير المحاسبية الحكومية الدولية في الحد من الفساد الإداري والمالي"، مجلة الكوفة، المجلد 9، العدد 32، 2014م.
- د/ رمضان مسعود عبدالله خليفة، المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدى تطبيقه على المنشآت الليبية المماثلة في ظل عدم تطبيق المعايير الليبية الكاملة، مجلة القراءة والمعرفة، المجلد 18، الجزء الأول 205 نوفمبر، العدد 205، نوفمبر 2018م.
- شتاي عبدالكريم، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، قسم العلوم التجارية، 2002م
- صدام حمدان عكض الغريبي، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد الموازنة العامة والرقابة على الأداء المالي (دراسة ميدانية وزارة المالية العراقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2021م.
- فاطمة علي مصباح المجري، "قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2012م.
- ميشيل سعيد سويدان وآخرون، مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدقي الحسابات الأردنيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 3، 2018م.
- نصيف جاسم محمد علي الجبوري، "تكاليف المتقدمة"، الطبعة الأولى، بغداد، 2008م.

المواقع الالكترونية:

- www.ascasociety.org المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)
- <https://alroya.om/p/284053> جريدة الرؤية العمانية
- <https://www.sme.gov.om> هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- سلطنة عمان